

اقتصاد

اليمن الأول عربياً في الترويج للاستثمار

حصل اليمن على المركز الأول فيما يتعلق بالإنشطة الترويجية للاستثمار خلال العام الماضي في كافة المجالات من بين الدول العربية وفق المسح السنوي الذي تقيمه مناهج الاستثمار في هذه الدول. وأوضح رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار أن التقرير الذي تضمنته إصدار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثبات الصادرات أكد أن اليمن أحدث تطورات جديدة في ثماني مناطق صناعية اقتصادية شملت تجار الدراسات والبدء في المراحل الألاحقة. وأشار العطار إلى أن اليمن احتلت حسب المسح المركز الأول من حيث

لمواجهة أزمة الغاز

البيع المباشر يخفف من الاختناقات

كتبة جمال مجاهد

اتخذت الشركة اليمنية للغاز جملة من التدابير والإجراءات لمعالجة قضية الاختناقات والطلب المتزايد على الغاز المنزلي أثناء شهر رمضان المبارك.

وقالت الشركة في تقرير حول تموين السوق المحلية حصلت عليه «الميثاق» إنه ومنذ أكثر من شهر تم البدء بآلية تعبئة الخزائون من الأسطوانة الغازية والفارغة وبالأخص في أمانة العاصمة ومحافظتي حضرموت والحديدة، إضافة إلى توهم الخزائون من إصناف الغازات المعبأة تم تجهيزه سابقاً في بعض المحافظات وخاصة في عدن.

كما تسعى الشركة إلى إقامة هاجر مخصصة لبيع مادة الغاز للمستهلك بأمانة العاصمة مثل شعوب، وازال، والتحريم، وبني الحارث، خلفاً لاستكمال كافة الإجراءات المتعلقة باستيراد كمية ٤٠ ألف طن متري لتغطية الاحتياج المتزايد خلال الشهر الكريم.

وأشار التقرير إلى البدء بسحب الأسطوانات التالفة من المحافظات الساحلية وفق خطة وضعت من قبل الشركة واستكمال المحافظات الأخرى عند توفر الخصاص الملبى بناء على توصية لجنة الأمن والسلامة، كما قامت الشركة بصيانة واستبدال كمية من الأسطوانات التالفة اعتماداً على الخصاص البسيط لهذا الغرض، بالتنسيق مع هيئة المواصلات والمقاييس ومصحلة الجمارك للحد من دخول الأسطوانات والصمامات غير المطابقة للمواصفات.

ويهدف مراقبة سير عملية توزيع الغاز إلى معارض الشركة عبر سياراتها على مستوى الإسكان، تم التفاوض مع شركات متخصصة لإخلاء نظام الـ

ولفت التقرير إلى فتح معارض جديدة للشركة في الأمانة وبعض المحافظات، وشراء أرض مخصصة للتخزين الاستراتيجي في أمانة العاصمة ومحافظات ذمار وإب وحضرموت.

مشيراً إلى أن الشركة وضعت معالجات إستراتيجية على المدى القصير تمثلت في البدء في تنفيذ البنية التحتية لإنشاء أربع خزانات في صافر مما سيريد من القدرة التخزينية ويقلل من الضيق عند حصول أية توقفات طارئة والذي يتوقع الانتهاء منها نهاية هذا العام ٢٠٠٩، ومواصلة متابعة إنشاء الوحدة الجديدة المقترحة إنتاجها بـ ٨٥٠ طن متري وقد استكملت عملية تصنيع المعامل ويتم الإعداد لنسجتها وبالتالي تركيبها تزامناً مع استكمال البنية التحتية.

التوجه لبناء خزانات استراتيجية للغاز في خمس محافظات



«الميثاق» تنفرد بنشرها:

رؤية حكومية لتوحيد التعليم ليلبي متطلبات التنمية

الميثاق - خاص

انجزت لجنة وزارية رؤية متكاملة لتوحيد التعليم «العام، العالي، الفني والمهني»، وتهدف إلى تحقيق تعليم نوعي من خلال ربط المخرجات التعليمية بمتطلبات التنمية في بلدنا وتلبية حاجات سوق العمل المحلية والخارجية، بحيث يكون التعليم مواكباً ومستقبلاً وبما يكفل تنمية الشخصية المتكاملة للمتعلمين من الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية. الميثاق، تنفرد بنشر أهم مضماني الرؤية القومية إلى مجلس الوزراء، والتي حملت التوجيهات العامة المستقبلية لإصلاح منظومة التعليم، وتصورات واضحة لتوجيهاتها إلى الإجراءات العملية.

وعرضت اللجنة الوزارية -المشكلة من مجلس الوزراء - برئاسة الدكتور أمة الزراق عمدة الأمن العام المساعد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، رؤيتها حول واقع نظام التعليم في بلدنا والخلل الذي يعانيه ولا يواكب تحديات التنمية واحتياجات سوق العمل المحلية والخارجية، مؤكدة على أن التطور الاقتصادي الاجتماعي لأي مجتمع تتحدد مؤشرات على ضوء التطورات والتحولات في منظومة إصلاح مكونات التعليم العام «الأساسي والثانوي، منهجياً، ومعلمياً، وإدارياً، وتبني تحدياً - مع التأكيد على التوسع في التعليم الفني والتدريب المهني لتقديم تعليم نوعي يركز على احتساب المخرجات المهنية التي تؤدي إلى زيادة في مستوى القدرة الإنتاجية، وكذا الاهتمام بالتعليم العالي لإعداد الكوادر ذات التخصصات الدقيقة والنوعية، وإيضاً الاهتمام بالبحث العلمي لرفع المجتمع بكل جديد في مجال الاكتشافات العلمية والنظرية المتطورة والفعالة للنهوض بالمشروع.

وطالبت رؤية توحيد مخرجات التعليم الحكومية بإعادة هيكلة مستوياته وأنواعه المختلفة وبما يواكب متطلبات التنمية وضرورة مراجعة الوضع القائم للوزارات المعنية بالتعليم.

واقترحت الرؤية باستحداث مجلس أعلى يختص بشؤون التعليم والموارد البشرية ويشرف على تنفيذ مهام واختصاصات الوزارات المعنية بالتعليم - كما يتولى وضع السياسات والخطط والمخبرات

استحداث مجلس أعلى للتعليم وتنمية الموارد البشرية لوضع السياسات التعليمية

ومخرجات التعليم بما يلبي احتياجات التنمية والطلب على الأيدي العاملة وأوصت بتشكيل أمانة فنية من المختصين في الجهات ذات العلاقة لدراسة قضايا التعليم المختلفة وإيجاد البنية للتطبيق والتكامل لتحسين مخدات التعليم وربط مخرجاتها بالتنمية.

وقالت اللجنة الحكومية في رؤيتها: إن إعادة هيكلة التعليم بمستوياته وأنواعه بما يستجيب لتحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم وبحق الانسجام والتكامل وتطبيق إستراتيجية اللامركزية ووضوح الأدوار والمسئوليات بما يسهل عملية رسم السياسات والتنفيذ والمتابعة والتقديم والتقييم وإدارة الخدمات التعليمية المقدمة.

وطالبت بإعادة صياغة القانون العام للتربية والتعليم والقوانين المنظمة للتعليم الفني والتعليم العالي لتحقيق فترات اتصال سلسة وتكامل وتنسيق، فضلاً عن إعادة صياغة الأديوار والوظائف بين مختلف مستويات العملية التعليمية بدءاً من المستوى الأعلى -الوزارة- وصولاً إلى المؤسسة التعليمية الأدنى، وبما يضمن إنهاء التداخل بين المستويات أفقياً ورأسياً وتحديد المسؤوليات بصورة واضحة في ضوء تعزيز الحكم المحلي وأوسع الصلاحيات.

وشدت اللجنة الوزارية في رؤيتها على وضع شروط ومعايير لالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي يسمح بالتحاق أعداد نوعية متميزة محدودة وتوجيه أعداد أكبر للالتحاق بالتعليم الفني والمهني من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي.

وقالت: إن إعادة النظر في سياسة القبول في المعاهد والجامعات في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، في التخصصات التي أصبحت مخرجاتها مشكلة حقيقية نتيجة عدم وجود احتياجات لها في الجهاز الحكومي ولا في سوق العمل - مشيرة إلى أنه يأتي في مقدمة تلك التخصصات -تخصصات كليات التربية، والآداب والشرعية، والدراسات الإسلامية- مؤكدة على معالجة المشكلة القائمة المتعلقة بالمخرجات التي من الأثار الحصول على فرص عمل ووضوح البدائل الكفيلة بإعادة تأهيلها بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.

ودعت الرؤية إلى ضرورة وضع محفزات للالتحاق

نظام معلومات للمغتربين لتوسيع مشاركتهم في التنمية والاستثمار

أعدت وزارة شؤون المغتربين مشروعاً لإنشاء وتشغيل نظام معلومات المغتربين بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات وبتكلفة تقديرية ٩٣,٤ مليون ريال. ويهدف نظام معلومات المغتربين بمراحله الثلاث إلى بناء القاعدة المعلوماتية اللازمة لتحقيق علمية واقعية سياسات وخطط الوزارة في مجال رعاية شؤون المغتربين وتمكين مشاركتهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار في اليمن.

كتب/ المحرر الاقتصادي



والحصول على المعلومات المتعلقة بالمغتربين وظروفهم ووضعهم الاقتصادي والقانونية ومستوياتهم التعليمية والمهنية في بلدان الاغتراب ووضعها بصورة منتظمة في متناول الوزارة والهيئات المعنية برسم السياسات واتخاذ القرارات ووضع الخطط والبرامج، وبالتالي تمكينهم من الحصول على معطيات معلوماتية دقيقة وكافية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة بمعالجة قضايا المغتربين وربطهم بالوطن.

كما يسعى المشروع الجديد إلى المساهمة في تحسين كفاءة وفعالية إدارة الجهات والهيئات ذات العلاقة بشؤون المغتربين في الداخل أو في بلدان الاغتراب من خلال دعم القيادات الإدارية والمستويات الاشرافية المختلفة بالمعلومات والبيانات الدقيقة التي تمكنها من اتخاذ القرارات السليمة وفي الأوقات المناسبة، وإدخال نظم والبيانات العمل العلمي والتقني في المجال المعلوماتي إلى الوزارة ومساعدة الهيئات المنبثقة عن الوزارة بالخارج في تطوير أساليب عملها وخططها في ضوء ذلك، وكذا ضمان تناسق وتكامل مخرجات ومخرجات معلومات المغتربين مع مخدات ومخرجات الجهات والقطاعات الأخرى استجابة لمتطلبات بناء وتطبيق النظام الوطني المتكامل للمعلومات، ودعم خطط وبرامج خدمة المغتربين بالاستناد على معطيات معلوماتية تمكن من التخطيط والتنفيذ السليمين لهذه الخطط والبرامج.

وأوضح تقرير مقدم من وزارة شؤون المغتربين إلى مجلس الوزراء حول أهمية وضرورة إنشاء نظام معلومات المغتربين حصلت عليه «الميثاق» أن الوزارة تسعى لتفعيل مهامها ورفع كفاءتها في مجال رعاية شؤون المغتربين وتقديم الخدمات لهم من خلال اشتراك واستخدام الوسائل والإساليب الحديثة المساعدة في التخطيط والإدارة الكفؤة، وذلك من خلال عمل إحصائي علمي وتخصصي يتم تحفيقه

تجار من هذا الزمن

د. عبدالله الفضلي

تعددت الأسماء وتنوعت المسميات وتمخضت عنها العديد من المصطلحات والآراء والأفكار وتضاربت المصالح وتعددت الاتجاهات والمجول ويات من الصعب تحديد الاسم الحقيقي للمهنة الحقيقية فقد كثرت في هذا الزمن مسميات التجارة وأنواعها، وأصبح كل من يمارس هذه المهنة أو تلك تاجراً...

فهناك المشتغلون بالتجارة الحقيقية الهادفة إلى الربح عن طريق العرض والطلب وهؤلاء التجار لاختيار عليهم على الرغم من أن هناك من يمارس الغش والفساد... وهناك من يشتغل بتجارة الأفيال والمذاهب والعقائد والملل والنحل وهؤلاء هم الأكثر خطورة على المجتمعات في الدول النامية التي يستغلون من خلالها إيمان افقارهم إلى أكبر عدد ممكن من الناس وبصفة خاصة الشباب غير المؤهل وغير المتسوق ثقافياً للمشتجعات والتطورات على مستوى العالم، كما أن هناك تجار المخدرات الذين يروجون ويوزعون هذه الآفة إلى أكبر نطاق ممكن لتدمير الشباب وإصالحهم إلى درجة فقدان عقولهم وتوانيتهم وإيمانهم بالله وجعلهم لايركزون العواقب الخويفة التي تترتب على إيمانهم للمخدرات.

وهناك تجار السموم أو المبيدات التي يتم استيرادها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة وسواء أكانت ضارة أو نافعة فهم لا يهتمون إلا بالحصول على المزيد من الأموال التي يجنونها للوصول إلى مكانة رفيعة في المجتمع عن طريق هذه التجارة الخطرة تودي بحياة الآلاف من الناس عن طريق إصابتهم بأمراض خطيرة كالسرطان والكبد والذبحات الصدرية وأمراض القلب المختلفة فهذا السموم تفك بجسم الإنسان كما تفكك الأرض، بالخشب حينما نتخته من الداخل، فيصبح هشاً وضعيفاً...

وهناك تجارة السلاح وما أدراك ما السلاح الذي أصبح بحوزة المواطنين وبين أيديهم في الريف والحضر يحملونه كل يوم كما يحملون على السجائر وكذا يعلم ما تجنيه هذه التجارة من أموال طائلة وما تخلفه من آثار مدمرة للمواطنين كونها تصعد آلاف الأرواح من المواطنين عند نشوب أي خلاف حول أية قضية ما...

وأصبحت البندقية والمسندس والكلاشكوف الرشاش في لغة الحوار لحل أي نزاع فانتشار هذه الأسلحة وبهذه الكميات الهائلة بشكل خطر أقاتلاً ويهدد أمن واستقرار المواطن والوطن في ظل غياب القانون الذي ينظم حيازة مثل هذه الأسلحة ونحن الآن نجني ثمارها.

إضافة إلى كل ذلك فهناك من يتاجر بالأوطان ويبيعها بثمن بخس مقابل أراهم معدودة وذلك من خلال العمالة والأرتاق والبهت وراء الأموال والمكاسب غير المشروعة وذلك لبيع الوطن وارتهاته لدى الأعداء والمغفنين والمتمايرين.

وهناك أيضاً من يتاجر بالآثار والتاريخ وبالتراث الوطني كأنما تجارة بالمخدرات التي تعد جزءاً أساسياً من مكونات الأمة وتاريخها وهناك من يتاجر بالمشاء والأطفال وهذه الظاهرة هي الأقيع وهي التجارة المفقوتة والتي تسمى المتاجرة بالبشر والمتاجرين بالبشر وبأعراضهم، زد على ذلك هناك المشتران من المتاجرين بالبشر والمبادئ والأخلاق وغيرها... فهل من حل لهذه التجارة المهلكة بكل أنواعها وإشكالها لتطبيق النظام والقانون حتى يامن الناس على أنفسهم وصحتهم وأعراضهم وأموالهم وتاريخهم وموروثهم الحضاري.

عقد الاتفاقيات والبروتوكولات مع البلدان التي تقدم فيها المغتربون والعمل على تطوير العلاقات معها لخدمة قضايا ومصالح المغتربين، والمساعدة في مواجهة القضايا والتكاليف الطارئة التي قد تواجه المغتربين في أي بلد.

وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع التي تنفذ خلال الفترة ١ فبراير- ٣٠ أبريل ٢٠١٠، إعداد الدراسة الأولية الخاصة بالنظام، وإعداد وثيقة تقييم واقع النظم المعلوماتية لقطاع المغتربين ومناقشتها مع الجهات المعنية والمساعدين الاستشاريين، وإعداد التقارير حول الاحتياجات الآتية والمستقبلية اللازمة لبناء وتطبيق نظام معلومات المغتربين، وإعداد الهيكل ومخططات انسياب وتدفق البيانات والمعلومات بين الوحدات الفرعية ووحدة المعلومات المركزية.

ويتم تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع خلال الفترة ١ مايو- ٣١ أغسطس ٢٠١٠، وتتضمن توفير الأنظمة والتجهيزات اللازمة لبناء وتشغيل النظام، ووضع تصميم البرامج وأنظمة قواعد البيانات الخاصة بحفظ واسترجاع ومعالجة وتحديث وتدفق البيانات والمعلومات في إطار النظام، والتهيئة التقنية والبشرية لوحدات المعلومات الفرعية في المحافظات والوحدات الطرفية في ميئات الجاليات وتطبيق نظم المعلومات الفرعية لديها وربطها إلكترونياً بوحدة المعلومات المركزية في الوزارة، والبدء بالتطبيق التجريبي الشامل للنظام بين الوحدات الفرعية في المحافظات والجاليات والوحدة المركزية في المحافظة، ومراقبة عمليات النظام وتلقي الملاحظات، وإجراء التعديلات الضرورية على أداء النظام، ووضع آلية ولليل صيانة وتطوير خدتمهم ودعم فعالية مساهمتهم في بناء اليمن.

كما يستهدف النظام تمكين المغتربين من تعزيز وتوسيع مشاركتهم في عملية التنمية والاستثمار داخل الوطن، وتسجيل المسح الشامل للمغتربين □